الراشد استقبل الرئيس اللبناني الأسبق

الجميل: العالم أجمع يدرك العلاقة الوطيدة بين الكويت وبيروت

■ نأمل في استمرار التعاون بين البلدين لما فيه الخير للشعبين والعالم العربي

الراشد مستقبلاً أمين الجميل

الراشد والجميل في لقطة مع النواب

استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد أمس، الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل حيث جرى بحث اخر المستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وحضر المقابلة نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج وأمين السر النائب كامل محمود العوضي والنواب عسكر العنزي وعبد الحميد دشتي ونبيل الفضل.

من جانبه، أكد الرئيس اللبناني السابق أمين الجميل عمق العلاقات «الاخوية» التي تجمع بين الكويت ولبنان معبرا عن شعوره بانه يعيش في الكويت كانه في بيته وبين اهله واخوته واشقائه.

وقال الجميل في تصريح للصحافيين عقب لقائه رئيس مجلس الامة علي الراشد ان العالم أجمع يدرك العلاقة الوطيدة التي تربط بين البلدين الشقيقين والروابط التي تجمع ايضا بين الشعبين الكويتي واللبناني.

واضاف انه التقى خلال زيارته سمو امير البلاد وبحث مع سموه احداث الساعة في لبنان وتداعياتها على الصعيدين اللبناني والعربي والمنطقة مؤكدا ان اللقاء مع سموه كان «مثمرا ومفيدا وتناول الازمة بعمق».

واعرب الجميل عن الامل في ان يستمر التعاون بين الكويت ولبنان لما فيه من خير للبلدين وللعالم العربي مضيفا ان زيارته لمجلس الامة ولقاءه رئيس المجلس ثاني في اطار تأكيد هذه العلاقة الوطيدة بين البلدين.

الذين استشهدوا في العمليات الحربية السابقة

«التشريعية» البرلمانية توافق على تجنيس أبناء الشهداء

■ الصانع: الاقتراح جاء عرفاناً بالجميل لأبناء الشهداء في حربي 1967 و1973 وموكب الأمير

يعقوب الصانع

■ تعديل قانون الانتخاب ليحول دون الترشح لأصحاب الأحكام وإن كانت مع وقف التنفيذ أو عدم النطق

■ الموافقة على إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الاتجار بالبشر وإنشاء جمعية حماية المستهلك

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمس على تجنيس ابناء الشهداء الذين استشهدوا في العمليات الحربية السابقة وعلى مقترحات بشأن تعديل قانون الانتخاب.

وقال مقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة «وافقت عرفانا بالجميل على تجنيس ابناء الشهداء الذين قضوا في حربي العامين 1967 و1973 والعمليات الحربية ومن استشهد في موكب الامير الراحل المغفور له الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح».

واضاف النائب الصانع ان اللجنة وافقت ايضا على مقترح بتعديل المادة الثانية من قانون الانتخاب بما يحول دون المشاركة في التصويت والانتخاب لعضوية مجلس الامة لمدة ثلاث سنوات لكل من صدر ضده حكم وان كان مع وقف التنفيذ او عدم النطق بالعقاب.

وذكر ان اللجنة رفضت مقترحا بتعديل قانون الانتخاب كان «يشترط للترشح ان يكون المرشح خاليا من الامراض النفسية وحاصلا على مؤهل جامعي وسجله خاليا من الادمان على المواد المخدرة» مبينا ان اللجنة اضافت توصية تنص على الاكتفاء بان يكون المرشح حسن السيرة والسلوك.

وأوضح الصانع ان اللجنة وافقت على مقترح انشاء الهيئة العامة لمكافحة الاتجار بالبشر وعلى مقترح بتعديل قانون دعم العمالة الوطنية ومقترح انشاء جمعية حماية المستهلك وعلى مساواة اعضاء ادارة التحقيقات بنظرائهم في السلك القضائي في بعض الامتيازات فقط.

واشار الى ان اللجنة اقرت تعديلا على قانون الرعاية السكنية يمنح المطلقة من زوج كويتي حق المشاركة في وثيقة السكن الحكومي مبينا ان الوضع الراهن يعطي المطلقة فقط حق الانتفاع في هذا السكن من دون مشاركة في الملكية.

اللجنة المشتركة من «المالية» و«المرأة» ناقشت قضايا الرعاية السكنية والعلاوة الاجتماعية

معصومة: موافقة مبدئية مع الحكومة لمساواة المرأة بالرجل في القرض الإسكاني

■ إعطاء الكويتيات حق الحصول على بدل للإيجار خلال فترة انتظارهن السكن

اجتماع اللجنة المشتركة من المالية والمرأة (تصوير: صالح محمد)

ناقشت اللجنة المشتركة البرلمانية «لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون المرأة والاسرة» في اجتماعها أمس، تعديل قانون الرعاية السكنية بشأن حق الرعاية السكنية للمرأة إضافة إلى قانون الخدمة المدنية بشأن العلاوة الاجتماعية للمرأة الكويتية.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة معصومة المبارك في تصريح للصحافيين ان الاجتماع شهد توافقا مبدئيا مع ممثلي الجانب الحكومي بشأن مساواة المرأة بالرجل في استحقاق القرض الاسكاني وفقا للنصوص الدستورية التي تؤكد ذلك.

واضافت ان توافقا آخر حصلته اللجنة مع الجانب الحكومي يتمثل في الموافقة على اقتراح يعطي المرأة الكويتية حق الحصول على بدل للايجار خلال فترة انتظارها السكن «اسوة بالرجل» كما وافقت اللجنة على منح المرأة المطلقة او الارملة او العزباء ممن تجاوز عمرها اربعين عاما «حق السكن منفردة من دون الحاجة الى شرط وجود امرأة معها بنفس المواصفات وفقا للوضع الحالي».

وذكرت المبارك ان ممثلي ديوان الخدمة المدنية «ابدوا موافقة مبدئية» على استحقاق المرأة المتزوجة من كويتي او من غير كويتي علاوة اجتماعية بصفة متزوج شريطة عدم حصول زوجها على هذه العلاوة. وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي وزير الاسكان والمدير العام لمؤسسة الرعاية السكنية والمدير العام لبنك التسليف والادخار وممثلي ديوان الخدمة المدنية.

للزوجة الأجنبية أو من فئة غير محددي الجنسية شريطة أن يكون لديها أبناء منه

«الداخلية البرلمانية» توافق على اقتراح منح الجنسية لأرملة الكويتي

■ التميمي: اللجنة أقرت تجنيس ما لا يزيد عن أربعة آلاف شخص كل عام

■ أخذنا وعداً من الحكومة بأن يكون النصيب الأكبر لفئة «البدون»

وافقت لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية أمس على اقتراح بقانون المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 المتعلق بقانون الجنسية الكويتية والتعديل على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2013.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي في تصريح صحافي ان اللجنة وافقت على اقتراح بتعديل الصياغة في المادة الثامنة من ذلك القانون وهي اعلان الرغبة بشأن زوجات الكويتيين مضيفا ان التعديل ينص على ان «يحق للزوجة الاجنبية او من فئة غير محددي الجنسية عندما يتوفى زوجها وليس لديها اعلان رغبة بان تثوب هي عن نفسها وتمنح الجنسية وبشرط ان تكون ارملة كويتي ولديها منه ابناء».

واضاف ان اللجنة وافقت على التعديل المقدم من مجموعة من النواب بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2013 مبينا ان اللجنة وافقت على التعديل المقترح بشأن التقرير الرابع التكميلي للجنة للحصول على الجنسية الكويتية وهو انه بما لا يزيد عن اربعة آلاف شخص.

وذكر التميمي ان اللجنة اخذت وعدا من الحكومة في ان يكون النصيب الاكبر للحصول على الجنسية لفئة غير محددي الجنسية «البدون».

وقال ان اللجنة ناقشت موضوع محاور استجواب النائب فيصل الدويسان المقدم الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الجابر الصباح بصفته وذلك بناء على تكليف المجلس للجنة مضيفا ان اللجنة وجهت دعوة للوزير لحضور اجتماع اللجنة في 26 مارس لمناقشته في محاور الاستجواب.

جلسة الثلاثاء تاريخية يبدأ فيها الكويتيون عهداً جديداً بعيداً عن الديون

نواب: سنعيد حقوق المقترضين اليوم.. والتاريخ شاهد على إنجاز المجلس

■ الهاشم: القضية تاجر بها الكثيرون لسنين طويلة وآن الأوان لطيها نهائياً

صفاء الهاشم

قالت مراقب مجلس الأمة النائب صفاء الهاشم بان جلسة اليوم لن تكون جلسة عادية وإنما سوف نشهد استرجاع حقوق المواطنين المقترضين من البنوك وسوف يسجل التاريخ قفل باب قضية القروض التي ارهقت كاهل المواطن البسيط والتي تاجر بها الكثير لسنين طويلة ويسكوت مطبق من مجالس إدارات البنوك وتقاعس المحافظ السابق عن الرقابة.

من جانبه، أكد النائب مبارك العرف على أهمية الانتهاء من حل مشكلة القروض خلال الجلسة اليوم، على ان يشمل الحل جميع المقترضين سواً من القروض من البنوك التقليدية او الإسلامية.

اضاف العرف في تصريف صحافي ان مشكلة القروض بات تهدد كيان الأسرة الكويتية بسبب الاستغلال الشيء من قبل بعض البنوك لحاجة المواطنين الأمر الذي تسبب في مشاكل اجتماعية لا حصر لها مما يتطلب الأمر حل حذري لتلك المشكلة يشمل جميع المقترضين».

وقال العرف انه سيعمل مع زملائه النواب على إدخال بعض التعديلات على مقترح إسقاط فوائد القروض ليشمل جميع البنوك الإسلامية والتقليدية ومن دخل في صندوق المعثرين بالإضافة الى توافقه وعدم مخالفة المقترح لاحكام الشريعة الإسلامية.

واشار العرف ان وصف البعض القانون بعدم العدالة مجافي للحقيقة لان العدالة نسبية ومن ثم لا يمكن ان تقف الدولة ومجلس الأمة عاجزين على ايجاد الحلول للصعوبات والعقوبات التي تواجه المواطنين بحجج واهية موضحا ان سمو الامير حفظه الله ورعاه سيكون خير معين لأبنائه من الشعب من خلال صرف منحة الالف دينار للجميع لتحقيق العدالة وهو امر غير مستغرب من سمو ابو المكارم الذي عود الشعب في منح تاريخية لم تشهدها البلاد منذ سنوات.

واشار العرف انه سيعمل جاهد لاقرار بعض الزيادات الملحة التي يحتاجها الشعب وعلى راسها زيادت علاوة الاولاد الى 100 دينار وزيادة العلاوة الاجتماعية وزيادة القرض الاسكاني مع زيادة عادلة وشاملة للمتقاعدين لتكون حاضرة في الجلسات القادمة لمجلس الامة وخلال دور الانعقاد الحالي.

■ العرف: القضية هددت كيان الأسرة الكويتية بسبب الاستغلال السيئ لبعض البنوك

مبارك العرف

بدوره، اكد النائب خالد سالم العدوة ان المجلس سيحقق في جلسة الثلاثاء أحد اهم الانجازات في تاريخ المجالس النيابية بإقراره لحل مشكلة القروض التي طال حلها، مشيرا ان الفضل في ذلك بعد الله سبحانه وتعالى يرجع الى توجيهات سمو امير البلاد ومن ثم تناغم المجلس والحكومة.

وفي هذا الصدد قال العدوة صحيح لا يمكن ان يكون هناك قانون يحقق العدالة المطلقة لاسيما في قضية شائكة مثل معالجة فوائد القروض، ولكن وبحمد الله استطاع المجلس والحكومة إنهاء معاناة عشرات الآلاف من المواطنين الذين يئنون من نير فوائد هذه الديون الضخمة.

■ العدوة: بإقرار المقترح سنضع حداً لمعاناة المواطن والمزايدة والمتاجرة به

خالد العدوة

واشار العدوة انه وبإقرار مقترح معالجة فوائد القروض سيتم وضع حد للمزايدين والمتاجرين بالقضية عبر سنوات طويلة كان المواطن الكويتي هو الخاسر الوحيد في ظل تلك المتاجرة.

وفيما يتعلق بقروض البنوك الإسلامية اضاف العدوة كان يجب ان نلحقها بالقروض التقليدية، لاننا وفي كل الاحوال نريد تجفيف ينابيع الربا تحت اي مسميات من جهة والتخفيف عن كاهل المواطن الذي عانى كثيرا من تلك القروض من جهة اخرى.

وزاد العدوة لا ننسى اذا كنا نتحدث عن فوائد ربوية حذر منها القرآن والنبي صلى الله عليه وسلم، فان البنوك الإسلامية تحت ذريعة المرابحة تنحر المواطن بإضعاف مضاعفة من الفوائد، مؤكد انه لا يقر الربا ولكنه يؤيد شراء اصل الدين واسقاط ما ترتب عليه من فوائد، مشيرا انه وبعد اقرار المقترح سنبدأ عهد جديد نبني به المواطن الكويتي، بعدما ابعدنا عنه شبح الربا البشع الذي حرمه الإسلام والشرع واثقل كاهله لسنوات عدة.

من جانب آخر دعا العدوة الى ضرورة انصاف المواطنين الذين لم يستفيدوا من هذا القانون – معالجة فوائد القروض– ومنحهم الف دينار لكل فرد في العائلة مثلما تقدمنا بمقترحنا – الذي نص في احدى مواده على منح الف دينار لكل مواطن لم يستفيد من المقترح بقانون، وتمنى العدوة ان نردم تلك المنحة الفجوة بين من استفاد من القانون وما لم يستفد متمنيا ان يبادر صاحب السمو امير البلاد الذي عود المواطن الكويتي على حرصه الشديد عليهم وكرمه وسعيه الدؤوب بان يرفلوا في دولة الرفاة والاستقرار بتلك المنحة.